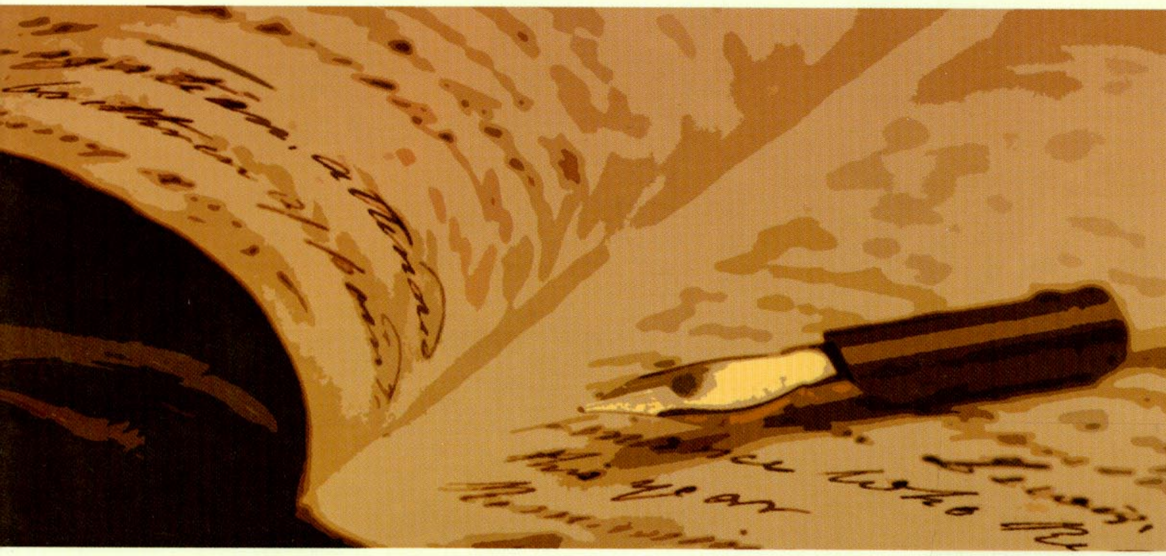
TAKWEEN
للدراسات والأبحاث

منهج ابن تيمية المعرفي

قراءة تحليليَّة للنَّسق المعرفي التيمي



د. عبدالله بن نافع الدعجاني

تقديم: د. عبدالله بن محمد القرني

تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، **وبعد:**

فإن للعلم مراتب، وأول تلك المراتب المسائل الجزئية، وفوق ذلك العلم بالكليات الحاكمة على تلك المسائل، وإنما يكون ذلك وفق منهج منضبط يحكم طريقة الاستدلال على المسائل الجزئية وطريقة استنتاج القواعد الكلية الحاكمة عليها، وهذا التدرج والتلازم ليس خاصًا بعلم دون علم وإنما هو عام في كل علم بما هو علم. وإنما يتفاوت العلماء في كل علم بحسب تفاوتهم في هذه المراتب وتقيدهم بشروط العلاقة بينها، فمن جعل همه تحصيل المسائل الجزئية فلا شك أنه قد اهتم بأصل العلم ومادته، لكنه قد يحصل له الخلل والاضطراب إذا لم يتحقق عنده العلم بالقواعد الكلية التي بها ينضبط النظر في آحاد المسائل، وبحسب التفاوت فيها يكون التفاوت في الاجتهاد والترجيح في المسائل المختلف فيها في أي باب من أبواب العلم، والرسوخ في ذلك هو طريق الراسخين في ذلك العلم، وإنما يتم ذلك كله على الوجه الصحيح وفق منهج محكم هو سياج العلم وصراطه، وهو في حقيقة الأمر المسلمات المنهجية التي متى حصل الخلل فيها اضطرب الاستدلال في العلم كليه وجزئيه.

والقاعدة الكلية في هذا الباب أن الحكم على أي دين أو مذهب أو طائفة أو عالم إنما يتم بطريق التدرج بالكشف ابتداء عن المسائل الجزئية في

ذلك كله، والتي يبنى عليها استنتاج القواعد الكلية اللازمة لتلك المسائل والحاكمة عليها، ثم البناء على ذلك في اكتشاف المنهج الكلي العام الذي به تتحدد الخاصية ويحصل التميز المطلوب في هذا الباب.

وكما أنه يمكن الكشف عن القواعد الحاكمة للمسائل المندرجة تحت تلك القواعد فإنه يمكن أيضا الكشف عن المنهج المعرفي العام الذي يحكم ذلك كله، ومن هنا يحصل التمايز بين المناهج المختلفة، بحيث لا يمكن التوفيق على سبيل المثال بين صاحب منهج ديني مرجعيته الوحي وبين صاحب منهج مادي لا يؤمن بالوحي ولا يسلم تبعًا لذلك بمرجعيته، وعلى هذا لا يكون للحوار حول المسائل الجزئية بين هذه المناهج المختلفة جدوى نظرا لاختلاف المرجعية التي تعبر عن المسلمات عند أصحاب كل منهج من المناهج، وإنما يكون للحوار جدوى بين المناهج المختلفة إذا كان محور ذلك المسلمات المنهجية التي هي المستند لأي منهج.

وإن من أخطر ما ابتلينا به في هذا العصر مشاريع التأويل الحداثية العربية التي لا تكتفي بإنكار مرجعية الوحي، بل تجاوز ذلك إلى تفسيرات مادية للدين والوحي باعتبار الدين الإسلامي وما تضمنه الوحي من عقائد وتشريعات مجرد ظاهرة اجتماعية حدثت في مرحلة تاريخية محددة، وفق معطيات ثقافية يحكم عليها من خلال تاريخيتها والظروف المحيطة بها في تلك المرحلة، وعلى هذا نجد أنه في الجانب المنهجي يستحيل التأصيل للعلوم الإسلامية عند أركون، وأما في العقائد فالإيمان بالله عنده هو مجرد نتيجة لما يسميه عمل الفاعلين الاجتماعيين، وكذا نجد حسن حنفي يقول: بأن الله هو مجرد مفهوم وتصور يقوم في الذهن لا يقابله ما صدق ولا حقيقة وجودية في الخارج، كما نجد عند محمد عابد الجابري التأكيد على أن العلوم الإسلامية كلها ظنية بلا استثناء، وهي التي يطلق عليها مصطلح العقل البياني، ونجد عند نصر أبو زيد القول بلا نهائية المعنى لنصوص الوحي، وأما عند عبد المجيد الشرفي فنجد ما يسميه بالإسلام المتعدد لتفريغ الإسلام من مرجعية واحدة يمكن أن يفهم بها، وحاصل تلك التفسيرات وما يدور في فلكها محاكمة الدين الإسلامي بعقائده

وشرائعه وتراثه إلى منهج مادي يتناقض في الأساس مع المنهج الإسلامي.

ومع أهمية الجهود التي بذلت في سبيل الدفاع عن هذا الدين وكشف زيف هذه المشاريع إلا أن الحاجة لا تزال ماسة إلى الكثير من الدراسات في مجالات مختلفة، ولا يكفي في ذلك مجرد الرد على تلك المشاريع التأويلية بل لا بد مع ذلك من بيان وتقرير الأصول الكلية للمنهج المعرفي في الإسلام، إما بتقريرها من حيث هي، وإما بدراسات مقارنة مع المناهج المخالفة وبيان رجحانها على تلك المناهج، وإما بالكشف عن جهود علماء الإسلام وبيان المنهج المعرفي الذي يمكن معرفة معالمه من خلال تراثهم، سواء في جانب تقريرهم للمسائل العلمية أو جانب ردهم على المقالات والطوائف المخالفة.

ولا شك أن الدخول في مثل هذا النوع من الدراسات عمل شاق، لا تكفي فيه عملية الاستقراء والتتبع وما يسمى بجمع المادة العلمية، بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى محاولة استنباط فكرة كلية جامعة تنتظم فيها جميع الجزئيات في تناسق وتكامل، وهي بحسب وصف برتراند رسل كمن يصعد جبلًا حال وجود ضباب كثيف، فهو لا يرى إلا أجزاء من الجبل قريبة منه، حتى إذا وصل إلى قمة الجبل وانجلى الضباب رأى تلك الأماكن في مشهد كلي مختلف.

ومن العلماء الذين ينبغي الحرص على بيان المنهج المعرفي الذي اعتمدوه في التقرير والرد الإمام ابن تيمية، لما تميز به من خصائص علمية ومنهجية قل أن توجد عند غيره.

ومن أهم ما يميز ابن تيمية حرصه على التجريد الخالص لما يعرض له من أفكار، فهو يتكلم عن الفكرة في ذاتها بصرف النظر عن ارتباطها بواقع معين، ولهذا السبب عبرت أفكاره الزمن وأصبحت حية عبر التاريخ، وهذا هو المعنى الذي قصده مالك بن نبي عندما اعتبر أفكار ابن تيمية الترسانة الفكرية للتجديد الإسلامي المعاصر، وهذه الخاصية من التفكير لا تتأتى لكل أحد، بل لا يصل إليها إلا الأفراد، وهي الخاصية التي حرص الفلاسفة على

اختلاف توجهاتهم على التحقق بها للوصول إلى اليقين المطلق، وقد كان ابن تيمية مع فرط ذكائه واعتباره لمبادئ العقل الأولية على يقين بأن الحق المطلق الذي يمكن أن يصل إليه الإنسان بنظره واجتهاده العقلي المحض لا يمكن أن يتعارض مع الوحي المعصوم، فكان ذلك هو الزمام الذي وقاه بعد توفيق الله تعالى من التورط في كثير من الإشكالات والانحرافات التي حصلت لغيره ممن سلك الطرق التي سلكها، مع يقيننا بأنه لا معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

ومما يتميز به ابن تيمية كذلك حرصه الدائب على الربط بين الحقيقة الشرعية من جهة وبين الحقيقة العقلية والنفسية من جهة أخرى، حيث نراه في رده على دعوى التعارض بين العقل والنقل يؤكد على أن القول بتقديم جنس المعقولات على جنس المنقولات أو جنس المنقولات على جنس المعقولات قول باطل، وأن العبرة في ذلك بدلالة الدليل لا بجنسه، والقاعدة عنده في ذلك أنه إذا لم يمكن التعارض بين القطعيات فإنه يستحيل وجود دلالة عقلية قطعية تعارض دلالة نقلية قطعية أيضًا، وأنه إذا تعارض دليل قطعي مع دليل ظني قدم القطعي مطلقًا بصرف النظر عن كونه عقليًا أو نقليًا. وأما جانب الربط بين الحقيقة الشرعية والحقيقة النفسية فكثير في تراثه، ومن أمثلته استدلاله على دخول العمل في مسمى الإيمان للرد على المرجئة بقاعدة أن العمل الظاهر لا يمكن أن يتخلف مع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة التامة، وهكذا في أمثلة كثيرة جدًا.

ومما يتميز به ابن تيمية حرصه على تثبيت المحكمات والقواعد الكلية ورد ما اختلف فيه إليها؛ لأن الكثير من المسائل التي يحصل للإنسان الإشكال فيها إنما يكون من جهة خفاء الحق فيها، بسبب عدم فهم المحكمات في بابها، ولا شك أنه لا يتحقق بذلك إلا من سبر المسائل الجزئية وانتهى إلى حكم كلي لا تتعارض فيه أحكام الجزئيات، وكانت نتيجة اهتمام ابن تيمية بهذا الجانب هي ما تكرر في تراثه من إطلاق وصف قاعدة في كذا وقاعدة في كذا حتى أصبح ذلك سمة ظاهرة في تقريراته.

ومع الاهتمام الملحوظ بفكر ابن تيمية وكثرة الدراسات حوله إلا أنه يغلب عليها التوسع في دراسة ما عرض له من مسائل وترجيحات، ومع أهمية هذا الجانب إلا إنه لا بد مع ذلك من الاهتمام بدراسة الجانب المنهجي الذي يتأسس عليه الموقف من تلك المسائل، ليحصل التوازن بين الدراسات في جانب المسائل التفصيلية والدراسات في جانب المنهج الكلي.

وما كتبه الدكتور عبد الله الدعجاني في الكتاب الذي بين أيدينا عن المنهج المعرفي عند ابن تيمية هو جهد متميز، وقراءة تستحق التوقف عندها والبناء عليها، وقد انتهى إلى نتائج مهمة ستحدث بلا شك أثرًا واضحًا في تصحيح كثير من الدراسات السطحية لتراث ابن تيمية، ومن يقرأ هذا الكتاب يشعر بمدى الجهد المضني الذي بذله الكاتب للوصول إلى ما انتهى إليه من نتائج جديرة بالتقدير والاهتمام، كما يشعر بثقة الكاتب في تلك النتائج، ولذا تراه يذكر حصيلة البحث النهائية وهي ما قرره من المفاهيم الثلاثة المكونة للمنهج المعرفي التيمي، ويشفع وصوله إلى تلك الحصيلة بما يشبه التحدي أن تكون قابلة للتكذيب والدحض، زيادة على كونها منسجمة مع فكر ابن تيمية، وأنها تملك خاصية القوة التفسيرية لها في تفاصيل فكره.

والذي توجه إليه الكاتب من استنباط المنهج المعرفي عند ابن تيمية يحتاج إلى جهود مماثلة، تكمل هذا المشروع المبارك، بدراسة المناهج المعرفية للأئمة الأعلام الذين كانت لهم الأدوار الريادية في تجديد الإسلام وبيان معالمه والدفاع عنه.

وفي الختام أسأل الله أن يبارك في جهد الكاتب الفاضل، وأن يوفقنا وإياه إلى كل خير، وأن يجعلنا جميعا هداة مهتدين.

د. عبد الله بن محمد القرني
جامعة أم القرى
قسم العقيدة